

التعليل بكثرة الاستعمال في كتاب الأماي لابن الشجري (ت 542 هـ) دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة

فاطمة علي احنيش

قسم اللغة العربية ، كلية التربية ، جامعة مصراتة، دولة ليبيا

ملخص البحث

يدرس البحث "علة كثرة الاستعمال" بوصفها واحدة من أبرز العلل النحوية التي اعتمد عليها النحاة في تعليل الأحكام النحوية والصرفية، وهي من العلل الثواني الرئيسية لتفسير الظواهر اللغوية الطارئة ، ولا سيما الحذف و التخفيف .
و يثبت البحث مواضع هذه العلة و تطبيقاتها عند ابن الشجري في كتابه (الأماي)، من خلال تصنيفها و تحليلها و مقارنتها بآراء النحاة ، مبيّنا كيف اتخذ من كثرة دوران الألفاظ و التراكم على ألسنة العرب دليلاً و مسوغاً لإحداث التغييرات اللغوية، و إبراز أثرها في اتساع القواعد و توجيه الشواهد، وتوصل البحث إلى أن ابن الشجري أقام كثيراً من ترجيحاته النحوية على علة كثرة الاستعمال مقتزنة بعلة التخفيف، و أن الحذف كان أظهر الأحكام الناجمة عنها في أبواب الأسماء والأفعال و الحروف، مما يساهم في تسهيل النطق و مراعاة سنن العربية .

الكلمات المفتاحية: الأسماء، الأفعال، الحذف، الحروف، التعليل، كثرة الاستعمال.

Heavy Use as a Grammatical Justification in Ibn Al-Shajari's Amali (d. 542 AH): A Descriptive and Analytical Study of Selected Models

Fatima Ali Ahneish

Department of Arabic Language, Faculty of Education, Misurata University, Libya

Abstract:

This research examines the rule of "frequent usage" (Kathrat Al-Isti'mal) as one of the most prominent grammatical justifications relied upon by Arab grammarians to account for phonetic, morphological, and syntactic rulings. The study traces the applications and occurrences of this justification in Al-Amali by Ibn Al-Shajari (d. 542 AH). It demonstrates how he utilized the high frequency of words and structures in spoken Arabic as a valid linguistic rationale for introducing structural changes—most notably mechanisms of elision (al-hadhf) and phonetic reduction (al-takhfif).

Keywords: Elision; Frequent Usage; Grammatical Justification; Nouns; Particles; Verbs.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين .

أما بعد :

فقد أرسى علماء العربية القدماء قواعد اللغة العربية، وحرصوا على تقييد دروسهم في كتبٍ تعد كنوزاً لما تحويه من تراث لغوي زاخر، ومن هؤلاء العلماء ابن الشجري أحد أئمة العربية الأفاضل، الذين عرفوا العربية فأعطوها قدرها وحققها، وأسهم في بنيانها الراسخ بكتابه (الأمالي) الذي يعد من أهم كتب العربية، فهو يضم دروساً نحوية وصرفية، ومعاني للمفردات متفرقة لا تلتزم بترتيب، أو تبويب، كما أنه اشتمل على آراء للنحاة من المذاهب كافة، حيث عرض هذه الآراء وعمل على تفصيلها والاعتراض عليها، كما أنه انفرد بآراء خاصة به تميزت عن آراء غيره من النحاة .

وقد شغل التعليق النحوي النحويين قديماً وحديثاً، فصرفوا له عنايتهم، وكثرة الاستعمال من العلل النحوية التي عللوا بها لكثير من التغيرات الطارئة على الألفاظ، وسبباً لتعليل الظواهر اللغوية .

وكان ابن الشجري من أبرز النحاة الذين اهتموا بالتعليل؛ فسعى هذا البحث للوقوف على الظواهر النحوية، التي كثر استعمالها، وأشار إليها في كتابه، ووقف عندها محلاً ومفسراً، معتمداً على هذه الكثرة، فجاءت مسائل الحذف أبرز المسائل التي عللها ابن الشجري بعلّة كثرة الاستعمال وأكثرها حضوراً؛ الأمر الذي دعا إلى دراسة هذه العلة، وتتبع مواضعها في كتابه، فجاء عنوان البحث: " التعليل بكثرة الاستعمال في كتاب الأمالي لابن الشجري ت 542 هـ " .

مشكلة الدراسة:

تحدد الدراسة طبيعة استعمال علة كثرة الاستعمال عند ابن الشجري في كثير من المسائل المتعلقة بالحذف .

أهداف الدراسة:

- تحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي لعلة كثرة الاستعمال .
- رصد المسائل التي وقف عليها ابن الشجري، وعللها بعلّة كثرة الاستعمال .
- تحليل المسائل التي استند فيها ابن الشجري إلى علة كثرة الاستعمال، و عرض آراء النحاة فيها .

أهمية الدراسة:

- وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسباب منها :
- إبراز مكانة علة كثرة الاستعمال بوصفها من أبرز العلل النحوية، التي أسهمت في تفسير كثير من الأحكام النحوية و الصرفية عند النحاة .

- الكشف عن منهج ابن الشجري في توظيف علّة كثرة الاستعمال في تعليل الظواهر النحوية و الصرفية من خلال كتابه الأمالي .
- إلقاء الضوء على كتاب الأمالي بوصفه كتاباً يعالج العديد من العلل والتعليل الترجيح والاحتجاج.
- بيان أثر علّة كثرة الاستعمال في توجيه الأحكام النحوية ، و لا سيما مسائل الحذف ، و بيان علاقتها بعلي التخفيف والحذف .

الدراسات السابقة:

- 1 . الدسوقي ، هاني إبراهيم الوكيل ، 2008 م "كثرة الاستعمال وأثرها في الدرس اللغوي ، صوتاً و صرفاً و نحواً " ، أطروحة دكتوراه بجامعة عين شمس .
هي دراسة عامة تهتم بأثر كثرة الاستعمال في جوانب اللغة .
2. الشهري ، نوح يحيى ، 2018 م ، "كثرة الاستعمال و أثره في التقعيد النحوي عند ابن الأنباري"، بحث علمي محكم نشر في مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الآداب و العلوم الإنسانية) المجلد (26) ، العدد (1).
- وهو بحث يهتم بدراسة كثرة الاستعمال عند ابن الأنباري .
- 3 . النجاح ، حمدي ، 2005م، "الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)"، بحث علمي محكم نشر في مجلة النجاح (العلوم الإنسانية) مج (19) .
ويعنى هذا بدراسة مواضع كثرة الاستعمال عند الفراء في كتابه معاني القرآن .
أما هذا البحث فهو يتتبع مواضع كثرة الاستعمال عند ابن الشجري في كتابه الأمالي ، وكشف الصورة التطبيقية لهذه العلة ، وبيان اعتمد ابن الشجري عليها في تعليل الاحكام النحوية .

المنهجية:

المنهج الذي اعتمد عليه هذا البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي ، حيث اختيرت بعض النماذج من كتاب الأمالي ، ثم أُخِضَتْ للدراسة والتحليل.

خطة البحث :

- جاءت خطة البحث مقسمة إلى مبحثين ، تسبقهما مقدمة ، وتمهيد ، وتعتبهما خاتمة .
- أما المقدمة : فيها أسباب اختيار الموضوع ، وأهميته ، و خطة البحث .
- أما التمهيد وفيه : نبذة عن المؤلف ، وتعريف علّة الاستعمال ، وكثرة الاستعمال عند النحويين .
- و أما المبحث الأول : فيه : مسائل التعليل بكثرة الاستعمال في بابي الأسماء و الأفعال ، وفيه مطلبان :
- المطلب الأول : التعليل بكثرة الاستعمال في باب الأسماء .
- المطلب الثاني : التعليل بكثرة الاستعمال في باب الأفعال .

والمبحث الثاني فيه : مسائل التعليل بكثرة الاستعمال في باب الحروف ، وفيه مطلبين :

المطلب الأول : التعليل بكثرة الحروف في بعض الحروف .

المطلب الثاني : التعليل في بعض الحروف وغيره .

وقد جاءت طبيعة الدراسة لهذه المسائل ، إذ وُضِعَ عنواناً لكل مسألة ، ثم جُعِلَ من كلام ابن الشجري منطلقاً لتفسير علّة كثرة الاستعمال ، مع عرض آراء العلماء في كل مسألة و مناقشتها . ثم جاءت الخاتمة : فذكر فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، وأتبع ذلك بفهرس للمصادر و المراجع .

وأخيراً ، أسأل الله التوفيق فيما آل إليه البحث على هذه الصورة ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

التمهيد :

ابن الشجري :

هو هبة الله بن علي بن محمد بن عبدالله بن أبي الحسن بن عبدالله الأمين بن عبدالله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، أبو السعادات المعروف بابن الشجري ، نسبة إلى بيت الشجري من قبل أمه ، ولد في بغداد سنة 450 . [السيوطي د. ت ، ج 1 ، ص 378]. كان عالماً بعلوم العربية ، ومعرفة اللغة ، ولم يترك كتباً كثيرة ، لانشغاله بالتدريس ، والإقراء ، فقد أقرأ النحو سبعين سنة ، ومن أشهرها : الأمالي ، الحماسة ، ما اتفق لفظه واختلف معناه ، مختالات أشعار العرب ، شرح اللمع لابن جني ، شرح التصريف الملوكي . [حاجي خليفة 1943 م ، ج 1 ، ص 161].

توفي -رحمه الله- في يوم الخميس السادس والعشرين من شهر رمضان سنة 542 هـ [ابن خلكان 1990 م ، ج 6 ، ص 50] .

كثرة الاستعمال تعريفها:

الكثرة لغةً : جاء في لسان العرب " الكُثْرُ معظم الشيء وأكْثَرُهُ كَثُرَ الشيء " . [ابن منظور د. ت ، (كثر)]

أما الكثرة في الاصطلاح : " بالفتح وسكون المثلثة ضدّ الوحدة " . [التهانوي 1996 م ، ج 2 ، ص 1360]

الاستعمال لغة : " عَمِلَ عَمَلًا وَعَمَلَهُ غَيْرُهُ وَاسْتَعْمَلَهُ وَاعْتَمَلَ الرَّجُلُ عَمِلَ بِنَفْسِهِ " . [ابن منظور د. ت ، (عمل)]

أما الاستعمال في اصطلاح اللغويين : فهو ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه أو مناسبه . [الكفوي 1998 م ، ص 137]

ومن خلال التعريفين يتضح أن كثرة الاستعمال تقوم على تكرار استعمال اللفظ ، أو التركيب من خلال كثرة استعماله عند العرب ، و شيوعه في كلامهم .

كثرة الاستعمال عند النحويين :

نظراً لأهمية هذه العلة في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية ، وما يترتب عليها من تغيير في الألفاظ والتراكيب ؛ فقد اهتم بها النحويون في مراعاة تعليلاتهم للأحكام النحوية ، و في ذلك قال سيبويه : " و نحو هذا أكثر من أن يحصى " [سيبويه 1988 م ، ج 1 ، ص 289] ، وقال ابن يعيش : " لكثرة الاستعمال أثر في التغيير " [ابن يعيش 2001 م ، ج 3 ، ص 130] ، و أفرد السيوطي فصلاً في كتابه الأشباه والنظائر في ذلك أسماء : " كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية " [السيوطي د.ت ، ج 1 ، ص 331] .

المبحث الأول: مسائل التعليل بكثرة الاستعمال في بابي الأسماء و الأفعال ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مسائل التعليل بعلّة كثرة الاستعمال في باب الأسماء :

في هذا المطلب أذكر المسائل التي وجّه فيها ابن الشجري التعليل بكثرة الاستعمال ، كما أنه قرن معها علة التخفيف ؛ لأن ما كثر استعماله عن العرب كانوا في حاجة لتخفيفه ؛ حتى يسهل نطقه ، وهي على النحو التالي :

1- حذف خبر المبتدأ بعد (لولا):

قال ابن الشجري: " تقول لولا زيدٌ جئتُكَ ، فزيدٌ رفع بالابتداء وخبره محذوف لعلم السامع به ، تقديره : لولا زيدٌ حاضرٌ أو عندك أو نحو ذلك ممّا يعرفه المخاطب لجئتُكَ .

وجعل سيبويه أصل المسألة : زيدٌ بالبصرة خرج عمرٌو ، فلا تعلّق لإحدى الجملتين بالأخرى ، فإذا دخلت (لولا) علّقت أحدَ الكلامين بالآخر ، فقلت : لولا زيدٌ خرج عمرٌو ، حذفوا الخبر فُهِمَ المعنى مع كثرة الاستعمال " . [ابن الشجري 1992 م ، ج 2 ، ص 510]

لولا حرف امتناع الشيء لوجود غيره ، يدخل على جملتين أحدهما : مبتدأ وخبر ، و الأخرى : فعل و فاعل ، و نعمل (لولا) على تعلق أحدهما بالأخرى ، وتربط بما ، كما يربط حرف الشرط في جملة الجواب وجملة الشرط ، فتصيران كالجمله الواحدة [ابن يعيش 2001 م ، ج 1 ، ص 241]

وقد علّل سيبويه في كتابه هذا الحذف بكثرة الاستعمال فقال : " باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء : وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديث لولا . وأما عبد الله فإنه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيدٌ أخوك ، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيدٌ أخوك . غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ ، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولو القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام " . [سيبويه 1988 ، ج 2 ، ص 129]

وشاركة ابن يعيش في علّة هذا الحذف فقال: " فإذا أتيت بـ (لولا) وقلت : لولا زيدٌ قائمٌ لخرج محمدٌ ، ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى ، فصارتا كالجملة الواحدة إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال ، حتى رُفِضَ ظهوره ، ولم يجز استعماله. " [ابن يعيش 2001م، ج 1، ص 95].

و قد أوجب ابن مالك في ألفيته [ابن مالك، د.ت، ص 18] هذا الحذف بقوله:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِيًا حَذْفُ الْخَبَرِ ... حَتَّمْ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

وشرط النحاة لهذا الحذف أن يكون الخبر دالاً على الوجود المطلق، وعندها يكون الحذف واجباً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة (249)] أي: لولا دفع الله الناس موجوداً، وسدّ جوابها مسدّد الخبر . [الأشموني 1998 م، ج 1، ص 206]

وقد أوجب الجمهور حذف الخبر بعد (لولا) بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كون مطلق، ولا يكون كونا خاصا البتة، فإن جاء الخبر كونا خاصاً في كلام ما فهو لحن ، أو مؤول . [أبو حيان الأندلسي د.ت، ج 3، ص 283، والسيوطي د.ت، ج 1، ص 392]

2 - حذف المبتدأ من صلة (أي) .

قال ابن الشجري : " ومما خالف فيه (أي) أخواتها الموصولات حُسْنُ حذف المبتدأ من صلتها حتى كثر ذلك في الاستعمال تقول : أكرم أيّهم أفضل " . [ابن الشجري، 1992، ج 3، ص 43]

تكون (أي) اسماً موصولاً مبنية و معربة ، ولا تكون مبنية إلا في حالة واحدة وهي عندما تضاف وتكون صلتها جملة اسمية صدرها ضمير محذوف مثل : أكرمت أيّهم مجتهد ، وتكون معربة في ماعدا ذلك ، وتكون صلتها جملة اسمية صدرها مذكور ، أو اسم مذكور ، مثل : سأكرم أيّهم هو مجتهد ، وتكون معربة أيضاً إذا كانت غير مضافة وصلتها جملة اسمية صدرها مذكور مثل : سأكرم أيّاً هو مجتهد، أو إذا كانت غير مضافة وصلتها جملة اسمية صدرها غير مذكور مثل : يفوز أيّ مجتهداً ، أو كان صدر صلتها اسماً ظاهراً مثل : أطلب أيّهم خليل يحبّه، أو كان صدر صلتها فعلاً مثل : أحبّ أيّهم يخلص في عمله ، أو فعلاً مقدّراً مثل : أسلّم على أيّهم عندك ، والتقدير : يوجد عندك . [الرضي د.ت، ج 1، ص 1045]

وقد ذهب ابن الشجري هنا إلى وجب بناء (أي) وهو مذهب جمهور البصريين و سيبويه: "قولهم: اضرب أيّهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسة عشر) ، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا : من الآن إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بـ(أيّهم) حين جاء مجيئاً لم تحيى أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً؛ وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل، حتى يدخل هو... فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً... وجاز إسقاط هو في أيّهم كما كان: لا عليك، تخفيفاً، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً... فإذا جاء (أيّهم) مجيئاً يحسن على ذلك

المجيء أخواته ويكثر رجوع إلى الأصل وإلى القياس، كما ردوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى الأصل وإلى القياس". [سيبويه، 1988، ج 2، ص 400]

بشرط أن يكون مرفوعاً مع تحقق عدم اللبس [عباس حسن، د.ت، ج 1، ص 394]، ويُرجع النحاة ذلك لكثرة الاستعمال والتخفيف [ابن مالك، 2000، ج 1، ص 171]

3 - حذف القول :

قال ابن الشجري : لأن القول قد كثر استعماله محذوفاً كثرة استعماله مذكوراً " . [ابن الشجري 1992 م ، ج 2، ص 406]

يكثر حذف القول في كلام العرب، قال ابن جني : " وقد كثر حذف القول من الكلام جداً " . [ابن جني ، 1999م ، ج 1، ص 109] ، وقال ابن هشام: " وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي : هو من قبيل حدث عن البحر و لا حرج " . [ابن هشام الأنصاري ، 1985م ، ج 1، ص 827]

قال الأنباري : " وحذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى " . [الأنباري ، 2003 م ، ج 2، ص 584]

4 - الحذف للترخيم :

قال ابن الشجري: " وإنما خصوا النداء بالترخيم؛ لأن النداء معنى كثر استعماله ، فاعتمدوا التخفيف ، ألا ترى أن المتكلم يُقدِّمه إذا أخبر أو استخبر أو نهي أو أمر ، فيقول : يا فلانُ ، عرفتَ كذا ، و يا فلانُ ، هل عرفتَ كذا ؟ و يا فلانُ ، افعلْ كذا ، و يا فلانُ ، لا تفعلْ كذا ، فلما كثر استعماله هذه الكثرة خَصُّوا صَرْباً من الأسماء كثير استعمال بتخفيف لفظه فيه " . [ابن الشجري ، 1992 م ، ج 2، ص 301]

يُعرَّفُ الترخيم: بأنه حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفاً. [ابن جني د.ت، ج 1، ص 114]

يختص النداء بالترخيم؛ وذلك لكثرة النداء في الكلام، قال سيبويه : " والعلة أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ، و إنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا الياء من قَوْمي و نحوه في النداء " . [سيبويه ، 1988م ، ج 2، ص 239]

واختار ابن يعيش هذا بقوله : " وذلك لكثرة النداء في كلامهم ، وسعة استعماله والكلمة إذا كثر استعمالها ، جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها " . [ابن يعيش ، 2001 م ، ج 1، ص 347]

وعلى هذا النحو قال الرضي: " و إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة " . [الرضي، د.ت ، ج 1، ص 393]

5 - الحذف لترخيم غير العلم (صاحب) :

قال ابن الشجري : " لم يأتِ ترخيم منكرٍ قصد قصده إلا ترخيم (صاحب)؛ وذلك لكثرة استعماله و تشبيهه بالعلم ، من حيث وهنه النداء بالبناء فاستجازوا فيه : يا صاح ، و لا يجوز يا صاح ؛ لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه ، لا دلالة فيه على المحذوف، فلم تحتمل النكرة أن تفعل بها هذا " . [ابن الشجري 1992م ، ج 2، ص 315]

يشترط في الاسم المراد ترخيمه أن يكون علمًا فتقول: يا مال، يا عائش، ترخيمًا لمالك، و عائشة، و لا يجوز ترخيم غلام، ورسول، و يُستثنى من ذلك كلمة (صاحب)؛ فإنه كثر ترخيمها في النداء؛ فيقال: يا صاح، و العلة في جواز ذلك كثرة استعمالهم لها، فصارت كالعلم.

قال سيبويه: "واعلم أنه ليس من اسم لا تكون في آخره هاء يُحذف منه شيء إذا لم يكن اسمًا غالبًا نحو زيد وعمرو، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالًا، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء، نحو قولك: هذا زيد بن عمرو، ولم يقولوا هذا زيد ابن أخيك.

ولو حذفت من الأسماء غير الغالبة لقلت في مسلمين: يا مُسلم أقبلوا، وفي راكب: يا راكٍ أقبل. إلا أنهم قد قالوا: يا صاح، وهم يريدون يا صاحب؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف". [سيبويه، 1988، ج 2، ص 256]

و أكد المبرد ما قاله سيبويه فيما يتعلق بترخيم (صاحب) فقال: " وأما قولهم: يا صاح أقبل، فإنما رخمه لكثرة في الكلام؛ كما رخموا ما فيه هاء التأنيث إذ قالوا: يا نخل ما أحسنك، يريد: يا نخلة " .

[المبرد، د. ت، ج 4، ص 243]

و قال ابن عقيل : " يا صاح ، و أصله : يا صاحب ، فهو نكرة مقبل عليها ، خالية من هاء التأنيث ، و لا يرخم ، ولكن كثرة استعمالهم جعلته كالعلم " . [ابن عقيل ، 1405 هـ ، ج 2، ص 562]

6 - حذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) المضاف لعلم :

قال ابن الشجري : " و حذفوه لالتقاء الساكنين ، وذلك على ضربين : لازم ، و غير لازم ، فاللازم أن تحذفه لسكونه و سكون الباء من (ابن) ، باجتماع شرائط: منها أن يكون في اسم علم ، و منها أن يكون (ابن) مضافًا إلى علم ، ومنها أن يكون (ابن) صفة للاسم ، لا خبرا عنه ، و لا تكون الواسطة بين الاسمين إلا هذه اللفظة التي هي ابن ، و تحذف ألفه من الخط ، فإن عدت إحدى هذه الشرائط و جب حذف التنوين إنما حذفوا التنوين في هذا النحو لكثرة الاستعمال " . [ابن الشجري ، 1992 ، ج 2، ص 160] .

ذكر العلماء أن حذف التنوين من الموصوف بـ(ابن) المضاف لعلم، لكثرة الاستعمال، قال سيبويه: " هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة و لا دخول الألف واللام ، و لا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه : وذلك كل اسم غالب وصف بـ(ابن) ، ثم أُضيق إلى اسم

غالب أو كنية أو أم ، وذلك نحو قولك : هذا زيد بن عمرو ، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم " . [سيبويه، 1988، ج 3 ، ص 504] .

ويرى الرضي أن علة حذف التنوين من العلم الموصوف هو التخفيف لكثرة الاستعمال فيقول : " ويحذف من العلم الموصوف بـ ابن مضافاً إلى علم، نحو: جاءني زيد بن عمرو، وذلك لكثرة استعمال (ابن) بين علمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفة، وخطاً بحذف ألف (ابن)، وكذلك في قولك: هذا فلان بن فلان؛ لأنه كناية عن العلم، ... لأنه قد يعبر به عن لا يُعرف، على إجرائه مجرى العلم، فإن لم يكن بين علمين، نحو: جاءني كريم ابن كريم، أو: زيد ابن أخينا، لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألف خطأ، لقلّة الاستعمال، وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيد: ابن عمرو، على أنه مبتدأ وخبر، لقلّة استعماله أيضاً كذلك، مع أن التنوين حُذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ والخبر " . [الرضي د.ت ، ج 4 ، 283.482]

واختلفت مذاهب العلماء في السبب الذي من أجله حذف التنوين في نحو: هذا زيد بن عمرو : **المذهب الأول** : ذهب يونس إلى أن السبب في حذفه اجتماع الساكنين ، نقل هذا عن سيبويه فقال: " وقال يونس : من صرف (هنذاً) قال : هذه هنذاً بنتُ زيدٍ ، فنون (هنذاً) ؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا عن العرب " . [سيبويه ، 1988 ، ج 3، ص 506]

المذهب الثاني : ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن السبب فيه كثرته في الكلام ، وفي ذلك يقول سيبويه : " وكان أبو عمرو يقول : هذه هنذاً بنت عبد الله ، فيمن صرف ، و يقول : لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا : لا أدر ، و لم يكُ ، و لم أبُلْ ، و حُذُ ، و كُئِلْ ، و أشباه ذلك وهو كثير " . [سيبويه ، 1988 ، ج 3، ص 506]

المذهب الثالث : ذهب سيبويه إلى أن السبب فيه كثرته في الكلام ، واجتماع الساكنين . [سيبويه ، 1988 ، ج 3، ص 504]

المطلب الثاني : مسائل التعليل بكثرة الاستعمال في باب الأفعال :

1 - حذف الفعل بعد (إمّا) في نحو : (أمالا) :

قال ابن الشجري: "إمّا لا صلة فيما زعم الخليل أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل كذا فافعل كذا، و معنى هذا الكلام أن رجلاً لزمته أشياء يفعلها ، فامتنع ، فرضى منه صاحبه ببعضها ، فقال : افعل هذا إمّا لا ، أي افعل هذا إن كنت لا تفعل جميع ما يلزمك ، و زاد (ما) على (إن) وحذف (كان) و ما يتصل به ، وكثر ذلك في كلامهم حتى صارت (لا) مع ما قبلها شيء واحد" . [ابن الشجري ، 1992 ، ج 2، ص 514]

الأصل في تركيب (إمّا لا) ، (إن وما ولا) فأدغمت النون في الميم وما زائدة في اللفظ لا حُكِمَ لها [ابن منظور ، بلا، (إمّا لا)] ، وقد اجمع النحاة على حذف الفعل بعد (إمّا لا) قال سيبويه : " ولكن

هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حُذف الكلام من (إما لا) ، و زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام " . [سيويو ، 1988 ، ج 1، ص 129] .

ووضح السيرافي كلام سيويو: "وشبه ما حُذف من خبر المبتدأ بعد (لولا) بأشياء من المحذوفات ، كقولهم : إما لا ، وأصله ما زعم الخليل : أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا ، معنى هذا الكلام : أن رجلاً لزمته أشياء يفعلها فامتنع منها، فرضى منه صاحبه ببعضها ، فقال : افعل هذا إما لا ، أي : افعل هذا الا تفعل جميع ما يلزمك ، و زاد (ما) على (إن) ، و حذف الفعل و ما يتصل به ، و كثر ذلك في كلامهم حتى صارت مع (ما) كشيء واحد " [السيرافي ، 2008 ، ج 2، ص 461] ، وكذلك جاء عند ابن يعيش . [ابن يعيش 2001، ج 1، ص 95] .

2- حذف الفعل في (حينئذ الآن) :

قال ابن السجري : " ذكر سيويو قولهم : حينئذ الآن يريدون : واسمع الآن ، قال أبو سعيد : أي كان الشيء الذي تذكر واسمع الآن ، و ذكر سيويو قولهم : " ما أغفله عنك شيئاً " و فسّره بقوله : أي دع الشكّ عنك " ، ثم قال : فحذف هذا لكثرة استعمالهم هذا الكلام " . [ابن السجري 1992، ج 2، ص 514]

حينئذ كلمة مركبة من (حين) ظرف منصوب على المفعولية ، ومن (إذ) وهي اسم مجرور بالإضافة ، و التنوين عوض عن الجملة محذوفة .

ويحذف الفعل من قولهم : (حينئذ الآن) لدلالة الحال عليه ، وكثرة الاستعمال قال ابن الأنباري : " وكذلك قالوا : " حينئذ الآن ، وتقديره : و اسمع الآن ومعناه أن ذاكرة ذكر شيئاً فيما مضى يستدعي في الحال مثله فقال له المخاطب حينئذ الآن أي كان الذي تذكره حينئذ واسمع الآن أو دع الآن ذكره أو نحو ذلك من التقدير وكذلك قالوا ما أغفله عنك شيئاً وتقديره أنظر شيئاً كأن قائلاً قال ليس بغافل عني فقال الجيب ما أغفله عنك شيئاً أي أنظر شيئاً فحذف ، والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى " . [الأنباري 2003، ج 1، ص 72، 73] .

المبحث الثاني : مسائل التعليل بعلّة كثرة الاستعمال في باب الحروف ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعليل بكثرة الحروف في بعض الحروف .

1- حذف الهمزة من الأفعال :

قال ابن السجري : " أما الأفعال التي حُذفت الهمزة منها فاءً، فمنها قولك : إذا أمرت من الأخذ و الأكل : حُذ و كُـل ، أصلها أُأْخِذ و أُأْكُل ، فتَقُل عليهم اجتماع همزتين فيما يكثر استعماله " . [ابن السجري ، 1992، ج 2، ص 199]

حذف الهمزة من الأفعال (حُذِّ و كُئِل) حذف شاذ لزم هذه الأفعال لكثرة الاستعمال قال ابن يعيش: "إلا أنه شذ من هذا ثلاثة أفعال تُسمع، ولا يقاس عليها لخروجها عن نظائرها، وهي: حُذ، و كُئِل، و مر، والقياس: أُوْحِذ، و أُوْكِل، و أُوْمِر، فحذفوا الهمزة فيما يكثر استعماله، فحينئذ استغني عن همزة الوصل لزوال الساكن و تحرك ما يُتدأ به وهو الحاء". [ابن يعيش، 2001، ج 5، ص 276].

وسار ناظر الجيش على نفس العلة: "ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات: خذ وكل ومر، والأصل: أُوْحِذ و أُوْكِل و أُوْمِر؛ لأنهن من الأخذ و الأكل و الأمر، ولكنها خففت لكثرة الاستعمال". [ناظر الجيش 1427 هـ، ج 10، ص 5198]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سيبويه ذكر أنهم قد يثبتون الهمزة فقال: "كانوا يُثَبِّتُونَ فيقولون: في مر أومر، أن يقولوا: في حُذْ أُوْحِذْ، وفي كُئِلْ أُوْكِل". [سيبويه 1988، ج 1، ص 266]

2 - حذف الهمزة من لفظة (الناس) :

قال ابن الشجري: (وكانوا أناساً يَنْفَعُونَ) وزن كلمة أناس: فُعَال، وناسٌ منقوصٌ مِنْهُ، عند أكثر النحويين، فوزنه عَالٌ، والنقص والانتفاء فيه متساويان في كثرة الاستعمال مادام منكوراً، فإذا دخلت عليه الألف واللام التزموا فيه الحذف، فقالوا: الناس، و لا يكادون يقولون: الأناس إلا في الشعر". [ابن الشجري، 1992، ج 1، ص 188]

اختلف العلماء في أصل كلمة (الناس)، مما أدى إلى اختلاف الوزن الصرفي للكلمة، حيث حذفت الهمزة من الكلمة بسبب كثرة الاستعمال وطلباً للتخفيف على اللسان. [الأزهري 2001، ج 16، ص 13]

فما ذهب إليه ابن الشجري هو مذهب الجمهور من البصريين، حيث ذهب سيبويه إلى أنه أصله: (أُنَاسٌ) فحذفت فاءه تخفيفاً، وجعلت ألف (فُعَال) عوضاً عن الهمزة؛ فوزن (الناس) على هذا الأصل: (العَال) [سيبويه 1988، ج 3، ص 457، المبرد د.ت، ج 1، ص 33]

واستدل سيبويه على مذهبه أن العرب نطقت بالأصل في قولهم: (أُنَاسٌ) وقد جمع الشاعر بين الهمزة والألف واللام في قوله:

إِنَّ الْمَنَآيَا يَطَّلِعُ نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا

وفي حين ذهب الكسائي إلى أن أصله (نَوسٌ) فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو في ذلك بمثابة (الباب) واستدل الكسائي لمذهبه بقولهم في تصغيره: (نُؤِيسٌ) كـ (يُؤِيبٌ) وأنه لو كان أصله (فُعَال) لقلل في التصغير: (أُنِيسٌ) كقولهم في غُرَابٍ: (غُرَيْبٌ). [الفارسي، 1987، ص 170، ابن جني د.ت، ج 2، ص 123]

3 - حذف الألف من الفعل (لم أبل) :

قال ابن الشجري: "ومن الألفات التي حذفوها ألف (تُبالي) في قولهم (لا تُبَلْ) حذفوا ياءه أولاً للجزم ، فقالوا : (لا تُبَالِ) كقولك : لا تُرام ، ثم اختصروه لكثرة استعماله ، فجزموه جزماً ثانياً بإسكان لامه ، فسقطت ألفه لالتقاء الساكنين". [ابن الشجري 1992 ، ج 2 ، ص 297]

الفاعل (أبل) أصله : أبالي ، وهو فعل منقوص ، فدخلت عليه لم الجازمة ، فجزم بحذف حرف العلة من آخره ، ويوضح الرضي هذا الحذف بقوله : "ولم أبْلَه" أصله أبالي، سقطت الياء بدخول الجازم، فكثر استعمال "لم أبال" فطلب التخفيف، فجوّز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى، تشبيهاً لها بما لم يحذف منه شيء كـ(يقول ويخاف) لتحرك آخرها، فأسقط حركة اللام، فسقط الألف للساكنين، فألحق هاء السكت؛ لأن اللام في تقدير الحركة، إذ هي إنما حذفت على خلاف القياس، فكأنها ثابتة كما في "لم يَرَه" و "لم يَحْشِه" فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس، وأيضاً فإن الكسر حركته الأصلية . [ابن الحاجب ، 1975 ، ج 2 ، ص 235]

يرى سيوييه أن حذف الألف من الفعل بسبب لكثرة دورانها على ألسنتهم، فقال: "وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون: لم أبله، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم [سيوييه 1988، ج 4، ص 405] ، و إليه ذهب السيوطي فقال : " وكثر الحذف في (أبالي) إذا جزم فقَالُوا : لم أبَلْ وألْأَصْل : لم أبال ، لِكثَرَةِ استعمالهم إِيَّاه توهوا أن اللام هِيَ الْآخِرَةُ فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء الساكنين " . [السيوطي د.ت.، ج 3 ، ص 466].

4 - حذف لام الجر من الفعل المتعدي إلى مفعولين (كال و وزن) :

قال ابن الشجري : " و مما عدّوه باللام (كال و وزن) في نحو : كِلْتُ لَكَ قَفِيزَيْنِ بُرّاً ، و وزَنْتُ لَكَ مَنَوَيْنِ عَسْلاً ، وجاء حذف هذه اللام في كثير من كلامهم ، كقولك : كِلْتُكَ الْبُرَّ ، و وزَنْتُكَ الْعَسْلَ ، وقد يحذفون المفعول الثاني فيقولون : كِلْتُكَ و وزَنْتُكَ ، وعليه جاء قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [سورة المطففين (3)] معناه : كَالُوا لَهُمْ ، أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ " . [ابن الشجري ، 1992 ، ج 2 ، ص 130]

الفعلين (كال و وزن) يتعديان كلا منهما إلى المفعول بنفسه ، وقد يتعدى كل منهما بحرف الجر اللام نحو : و وزنت زيدا درهماً و وزنته له ، كلت زيدا صاعاً ، و كلته له ، و وزنته له ، حذف كثيراً لكثرة الاستعمال .

ويقول الفراء في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ : " الهاء في موضع نصب، تقول: قَدْ كِلْتُكَ طَعَامًا كَثِيرًا، و كِلْتَنِي مِثْلَهُ. تريد: كِلْتُ لِي، و كِلْتُ لَكَ، و سمعت أعرابية تقول: إِذَا صَدَرَ النَّاسُ أَتَيْنَا التَّاجِرَ، فيكيلنا الْمُدَّ والمِدَّينِ إلى الموسم المقبل، فهذا شاهد، وهو من كلام أهل الحجاز، ومن جاورهم من قيس " . [الفراء ، د.ت. ، ج 3 ، ص 245 ، 246]

5 - حذف اللام في (و يكأن) :

قال ابن الشجري : " وقال غير هؤلاء من اللغويين :هي وَيْكَ، بمعنى : ويلك ، وحذفت اللام لكثرة استعمال هذه اللفظة في الكلام " . [ابن الشجري ، 1992 ، ج2، ص 184] .
اختلف العلماء في تركيب (وَيْكَ، وَيْكَانٌ):

ذهب الخليل ويونس وسيبويه والجريري والزمخشري إلى أنها مركبة من كلمتين: (وي) و (كأن) التي للتشبيه والمعنى : التعجب من الأمر ، وأنه يشبه أن يكون كذا والتشبيه مستعمل في الظن واليقين ، والمعنى : أما تعجب كأن الله ييسر الرزق .

وذهب أبو عمرو بن العلاء والكسائي والليث وثلث وثسب إلى الكوفيين أنها مركبة من أربع كلمات كلمة (وَيْلٌ) وكاف الخطاب وفعل (أعلم) و (أن) . وأصله : ويلك أعلم أنه كذا ، فحذف لام الويل وحذف فعل (أعلم) فصار (وَيْكَانٌ) .

و ذهب الأخفش وقطرب إلى أنها مركبة من ثلاث كلمات : (وَيْ) وكاف الخطاب و (أَنَّ) . فأما (وي) فهي اسم فعل بمعنى : أعجب ، وأما الكاف فهي لتوجيه الخطاب تنبيهاً عليه مثل الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة ، وأما (أَنَّ) فهي (أَنَّ) المفتوحة الهمزة أُحْتُ (إِنَّ) المكسورة الهمزة فما بعدها في تأويل مصدر، هو المتعجب منه ، فيقدر لها حرف جرّ ملتزم حذفه ؛ لكثرة استعماله وكان حذفه مع (أن) جائزاً ، فصار في هذا التركيب واجباً ، وهذا الحرف هو اللام أو (من) فالتقدير : أعجب يا هذا من بسط الله الرزق لمن يشاء . [ابن عاشور ، 1997 ، ج 20، ص 187] .

6 - حذف لام الأمر الداخلة على المضارع المخاطب به:

قال ابن الشجري : "وعلة بناء هذا الضرب أنه صيغة نابت عن صيغة تضمنت معنى الحرف ، فنزال ناب عن انزل ، وانزل ناب عن فعل الأمر المجزوم باللام ، لأن القياس كان في أمر المواجه : لَتَنْزِلْ ، حملاً على قولنا : لَيَنْزِلْ ، و للمتكلم : لَتَنْزِلْ ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَ لَنُحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ [سورة العنكبوت (12)] ولكن الأمر للمواجه كثر استعماله ، فاستثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها مع حرف المضارعة واجتلبوا للفعل إذا كان ثانيه ساكناً همزة الوصل و نبوه؛ لتضمنه معنى اللام " . [ابن الشجري ، 1992 ، ج 2، ص 354]

الأصل في فعل الأمر هو الفعل المضارع المقترن باللام الأمر، و لكثرة الاستعمال حذفت اللام وتاء المضارعة (للمخاطب) ، يقول الأنباري : " والحذف للتخفيف كثير في كلامهم، ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر و تاء المخاطب في أمر المواجه طلباً للتخفيف " . [الأنباري 2003 ، ج 2، ص 576]

و قال الرضي: " وكذا نحو: اضرب؛ لأنه مأخوذ من تضرب بالاتفاق، وقياسه: لتضرب بزيادة حرف الطلب قياساً على سائر الجمل حرف الطلبية ، فخفف بخلاف اللام ، وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، بدلالة قولك فيما لم يُسمَّ فاعله منه : لتضرب ، وفي الغائب : لَيُضْرَبْ " . [الرضي ، د.ت، ج 1، ص 32]

7. حذف الهاء من كلمة (ضبة) :

قال ابن الشجري : " قال بعض أهل اللغة : قولهم : أعقُّ من ضَبٍّ ، و أصله من ضَبَّة ، وكثير ذلك في كلامهم ، فأسقطوا الهاء " . [ابن الشجري 1992 ، ج 1 ، ص 205]
 قولهم : (أعق من ضبة) هو مثل يضرب في العقوق ، وعقوق الضبة في أنها تأكل أولادها ، فإذا باضت الضبة حرس بيضها ، فإذا نقت أولادها ز خرجت من البيض ظنتها شيئا يريد بيضها فوثبت عليها تقتلها . [الميداني د.ت ، ج 2 ، ص 47]
 و أجاز العلماء أن يكون (الضب) اسم جنس يشمل الذكر والأنثى ، أن التخفيف (إسقاط الهاء) و حذف الهاء من كلمة (ضبة) لتصبح (ضب) جاء من قبيل كثرة الاستعمال للتخفيف في كلام العرب . [البغدادي 1414 هـ ، ج 6 ، ص 132 ، ابن منظور د. ت ، (عقق)]

8 - حذف الياء :

قال ابن الشجري: " حذفوا الياء من قولهم: لا أدرٍ لكثرة استعماله ". [ابن الشجري ، 1992 ، ج 2 ، ص 290]
 الأصل في (لا أدر) (لا) نافية غير عاملة ، و (أدر) (ياء) في آخر الكلمة ، وهي حرف ثقيل ، فأرادوا تخفيف الفعل ، بحذف آخر الفعل ، فعاملوا حرف النفي معاملة حرف الجزم ، و قد أشار الرازي إلى ذلك بقوله : " ويقولون لا أدرٍ ، بحذف الياء تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما قالوا : لم أبُل / و لم يُلْ " . [الرازي 1999 ، ص 104]
 وأكد سيويه على ذلك : " وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثّر في كلامهم ، كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ... تقول : لا أدرٍ كما تقول : هذا قاضٍ ، و تقول : لم أبُلْ ، و لا تقول : لم أُرْمَ ، تريد : لم أرام ، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره " . [سيويه 1988 ، ج 2 ، ص 196 ، و أبو علي الفارسي 1985 ، ص 218]

9 - حذف الياء من (ابن أم) و (ابن عم) :

قال ابن الشجري : " وإنما جاز حذفها في قولهم : يا ابن أمّ ، و يا ابن عمّ ، ولم يكره لما كره في قولك : يا غلام غلامي ؛ لأن إضافة (ابن) إلى هذين الاسمين مما كثر استعماله ، فتغيّرا عن أحوال نظائرها ، ألا ترى أن العربي يلقي العربي الأجنبي وهو لا يعرفه ، فيقول له يا ابن عمّ ، وكذلك يقول من لا نسب بينه و بينه : يا ابن أمّ ، كما يقول له : يا أخي " . [ابن الشجري 1992 ، ج 2 ، ص 295]

إذا كان المنادى مضافاً إلى ما أضيف إلى ياء المتكلم فإن ياء المتكلم لا تحذف ، إلا في قولهم : يا ابن أمّ و يا ابن عمّ ؛ لأن الأصل فيهما : يا ابن أُمّي و يا ابن عَمّي ، غير أن كثرة الاستعمال في النداء سوغت حذف ياء المتكلم تخفيفاً . [ابن النظم 2000 ، ج 1 ، ص 214]

وقد ذكر سيويوه علة حذف الياء من (ابن أم و ابن عم) بقوله: "و قالوا: يا ابن أم، و يا ابن عم، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من: يا ابن أبي، و يا غلام غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أم، و يا ابن عم... و إن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم". [سيويوه 1988، ج 2، ص 214]

وجاء العكبري بنفس العلة بقوله: "و إنما اختص هذان الاسمان بهذا الحكم في النداء؛ لكثرة استعمالهما". [العكبري 1995، ج 1، ص 341]

و نصّ ابن يعيش عليها فقال: "... لأن هذا الاسم أعني: يا ابن أم، و يا ابن عم، قد ثر استعماله، فجاز فيه ما لم يجز في نظائره". [ابن يعيش 2001، ج 2، ص 13]

المطلب الثاني: التعليل في بعض الحروف وغيره.

1. حذف حرف الجر بعد كم الخبرية:

"و إنما استجازوا إضمار (من) بعد (كم)؛ لأنه قد عرف موضعها، كثر استعمالها فيه، كما كثر استعمال الباء في جواب قولهم: كيف أصبحت؟ فقليل ذلك لرؤية، فقال: خير عافاك الله، فحذف الباء وأعملها، و سوّغ له ذلك ما ذكرته من كثرة استعمالها مع هذا اللفظ". [ابن الشجري 1992، ج 2، ص 132]

يرى النحاة أن الأصل في (كم) أن يجر ما بعدها، مثل: كم من رجل رأيت، إلا أن العرب حذفوا حرف الجر (من)، مع إضماره فقالوا: كم رجل رأيت فيكون (رجل) مجزواً بـ (من) المضمر، ويرجع سبب هذا الحذف لكثرة الاستعمال قال سيويوه: "وقد قال بعضهم: (كم) عَلَى كُلِّ حَالٍ مُتَوَنِّةٌ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ جَرُّوا فِي الْحَبْرِ أَضْمَرُوا (من) كَمَا جازَ هُمْ أَنْ يُضْمِرُوا (رُب)".

وقال سيويوه أيضاً: "وزعم الخليل أن قولهم: لا أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: الله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جارٍ يُضْمَرُ؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَمَّ قُبِحَ، ولكنهم قد يُضْمَرُونَهُ ويحذفونه فيما كثر من كلامهم". [سيويوه 1988، ج 2، ص 162]

وقد استشهد ابن الشجري على صحة إضمار حرف الجر بما نُقِلَ عن رؤية بجر (خير)، كما سار على ذلك معظم النحاة "لَقَوْلِ الْعَرَبِ خَيْرٍ بِالْجَرِّ لِمَنْ قَالَ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ بِحَذْفِ الْبَاءِ وَبَقَاءِ عَمَلِهَا لِأَنَّ مَعْنَى: كَيْفَ بِأَيِّ حَالٍ؟ فَجَعَلُوا مَعْنَى الْحَرْفِ دَلِيلًا، فَلَوْ لُفِظَ بِهِ لَكَانَتْ الدَّلَالَةُ أَقْوَى، وَجَوَازُ الْجَرِّ أَوْلَى، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَثْبُتَ فِي جَوَازِ هَذِهِ الصُّورِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَنَا نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْجَارِ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ إِلَّا إِذَا عَوِضَ مِنْهُ، وَذَلِكَ فِي بَابِ (كَمْ)، وَالْقِسْمُ". [السيوطي د.ت، ج 2، ص 471]

2 - وقوع الباء موقع في:

قال ابن الشجري: "وتقع الباء موقع (في) وقد كثر استعمالها مكان (في) كقوله:

إن الرزية لا رزية مثله أخوأي إذ قتلا بيوم واحد

أراد: في يوم واحد، ومنه: «السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ» [المزمل: (18)] أي : فيه ، أي : في يوم القيامة ، ومثله : «لَلَّذِي بِبَيْكَةِ مُبَارَكًا» [آل عمران ، (96)] . [ابن الشجري 1992، ج2، ص 615].

يأتي حرف الجر الباء مؤدياً معاني منها:

1. للقسم: الأصل فيها أن تفيد معنى القسم ،ولذا خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو: أقسم بالله لتفعلن ، ودخولها على الضمير نحو: بك لأفعلن .

2. الظرفية : يأتي (الباء) بمعنى (في) للظرفية يدل على ذلك الشواهد الكثيرة منها قوله تعالى: «وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ» [سورة الصافات (137، 138)]. أي وفي الليل ، ونحو قوله تعالى : «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ» [سورة آل عمران (123)] أي: في بدر، و قول زيد الخير بن مهلهل:

ويركب يوم الروع منّا فوارسٌ ... بصيرون في طعن الأباهر والكلبي

أي : بصيرون بطعن الأباهر.

3. للسببية : وقد جعلها ابن هشام للتعليل موافقاً للزمخشري في ذلك . [الزمخشري د.ت، ج 3، ص 280] ، و [المراذي 2020، ج 1، ص 149] ، و [ابن هشام الأنصاري 1975، ج 1، ص 141-224] ، و [الأزهري 2000، ج 1، ص 650]

3 - تحريك نون (من) بالفتح إذا لقيتها لام التعريف:

قال ابن الشجري: " أن يكون العدول عن الكسر إلى الفتح لكثرة استعمال الحرف ، كتحريك نون (من) بالفتحة إذا لقيتها لام التعريف في نحو : (من القوم) لكثرة دور لام التعريف في الكلام ". [ابن الشجري 1992، ج 2، ص 378، 379]

إذا التقى ساكنان في كلمة أو في كلمتين فالواجب التخلص منهما إما بحذف أولهما أو تحريكه ، ومنه تحريك نون (من) بالفتح إذا اجتمعت مع ألف التعريف ؛ لأنهم استثقلوا كسرتين ، فحركوا النون بالفتح ؛ للتخفيف و لكثرة الاستعمال . [السيوطي د.ت، ج 1، ص 334]

قال ابن جني : " ولو وقعت (من) قافية لأطلقت تارة إلى الفتح ، وتارة في قصيدة أخرى إلى الكسر وذلك لأن (من) قد تفتح في نحو قولك : من الرجل ، وقد تكسر وتفتح أيضا في نحو : من ابنك ، فتقول في القافية المنصوبة : (منّا) وفي القافية المجرورة : (مني) إلا أن الفتح أغلب عليها ؛ لأنه أكثر في الاستعمال ". [ابن جني ، 1985، ج 2، ص 775]

النتائج :

وقد أمكن التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية :

- أنّ كثرة الاستعمال عاجلت أغلب الأحكام النحوية والصرفية .
- أنّ كثرة الاستعمال من أقوى العلل ، وكان الاعتماد عليها أصلا من الأصول النحوية .

- أنّ أغلب الأحكام النحوية والصرفية عند ابن الشجري بنيت على علة كثرة الاستعمال .
 - عدد المسائل التي علل لها ابن الشجري بكثرة الاستعمال خمس عشرة مسألة .
 - ارتبطت علة التخفيف عند ابن الشجري مع علة كثرة الاستعمال ؛ لأن اللفظ إذا كثّر دورانه على ألسنة العرب آثروا تخفيفه .
 - تأثر ابن الشجري في أغلب الأحكام التي بناها على كثرة الاستعمال بكلام سيويوه وعلله في كتابه .
 - من أنواع مسائل الحذف الذي علل له ابن الشجري بكثرة الاستعمال ما كان لأسماء، ومنها ما كان للأفعال ، ومنها ما كان للحروف .
 - أنّ العرب يميلون إلى التخفيف في كلامهم وحذف ما كان ثقیلاً في نطقه ، فكثّر هذا الحذف فيما كثّر استعماله للتخفيف .
 - كان حذف الحروف هو أكثر أنواع الحذف، يليه الأسماء ، ثم الأفعال .
- والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع:

القران الكريم برواية قالون

- ابن الشجري ، هبة الله بن علي 1992 م ، "أمالي ابن الشجري" ، تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط (1) .
- ابن الناطم ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك 2000م ، "شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك" ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العملية ، ط (1)
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، د. ت ، "اللمع في العربية" ، تحقيق: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، د. ط ،
- "الخصائص" ، د. ت ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط (4).
- "سر صناعة الإعراب" 1985م ، دار دمشق ، ط (1) ،
- "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" 1999 م ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، د . ط .
- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم 1900 ، "وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان" ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، د. ط .

- ابن عاشور ، محمد الطاهر بن عاشور 1997 ، "التحرير والتنوير" ، دار سحنون ، تونس ، د . ط .
- ابن عقيل ، بهاء الدين بن عقيل 1405 هـ ، "المساعد على تسهيل الفوائد" ، تحقيق : محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، دار الفكر ، دمشق ، ط (1) .
- ابن مالك ، أبو عبدالله محمد بن عبد الله ، "ألفية ابن مالك" ، دار التعاون ، د. ط .
- ابن منظور ، محمد بن مكرم ، د. ت. لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط (1) .
- ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الأنصاري 1985 م ، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ، تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط (6) .
- ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش 2001 م ، "شرح المفصل للزمخشري" ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (1) .
- الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد 2001 م ، "تهذيب اللغة" ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط (1) .
- الأزهري ، خالد بن عبدالله 2000 م ، "شرح التصريح على التوضيح" ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (1) .
- الأشموني ، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى 1998 م ، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (1) .
- الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد 2003 م ، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" ، المكتبة العصرية ، ط (1) .
- الأندلسي ، أبو حيان الأندلسي ، د. ت. ، "التذيل و التكميل في شرح كتاب التسهيل" ، تحقيق : حسن هندواي ، دار القلم ، دمشق ، ط (1) .
- البغدادی ، عبد القادر بن عمر 1414 هـ ، "شرح أبيات مغني اللبيب" ، تحقيق: عبد العزيز رباح ، و أحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط (2) .
- التهانوي ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي ، "موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم" ، تحقيق : علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط (1) .
- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبدالله 1943 م ، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" ، تحقيق : محمد شرف الدين بالنقايا ، وكالة المعارف ، د . ط .

- الرازي، زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر 1999 م، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط (5).
- الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي 1975 م، "شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي"، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط.
- الزنجشيري، أبو القاسم محمود بن عمر، د. ت، "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط.
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان 1988 م، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (3).
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان 2008 م، "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، د. ت، "الاشباه والنظائر في النحو"، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط.
- "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، د. ت، مكتبة العصرية، بيروت، د. ط.
- "مع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، د. ت، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، بيروت، د. ط.
- عباس حسن، د. ت، النحو الوافي، دار المعارف، ط (15).
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله 1995 م، "اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط (1).
- الفارسي، أبو علي 1985 م، "المسائل البصريات"، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط (1).
- الفارسي، أبو علي 1987 م، "المسائل الحلييات"، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط (1).
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى 1998 م، "الكليات"، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط.

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، د. ت ، "المقتضب" ، تحقيق : محمد عبد الخالق
عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د. ط .
المرادي ، الحسن بن القاسم 2020م ، "الجني الداني في حروف المعاني" ، تحقيق : أحمد
خليف الأعرج ، دار ابن كثير ، دمشق ، د. ط .
الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم ، د. ت ، "مجمع الأمثال" ، تحقيق : محمد
محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، د. ط .
ناظر الجيش ، محمد بن يوسف بن أحمد 1428 هـ ، "شرح التسهيل المسمى (تمهيد
القواعد بشرح تسهيل الفوائد) " ، تحقيق : علي محمد فاخر و آخرون ، دار السلام ، القاهرة ،
ط (1) .